الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية
آب/أغسطس 2010

نظرة عامة

تواجه منظمات الإغاثة الإنسانية، في كثير من مناطق الأزمة في أرجاء العالم، قيوداً على وصول المساعدات الإنسانية أكبر من أي وقت مضى وتواجه عملياتها تحديات خطيرة على نحو متزايد. وسلطت بعض التطورات، في شهر آب/ أغسطس، الضوء على حقيقة أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يندرج، إلى حد كبير، ضمن هذا الاتجاه العالمي.

منطقة بجوار السياج المحيط بقطاع غزة، شرقي خان يونس الوصول إليها مقيد. وفي الخلفية نقطة مسلّحة للجيش الإسرائيلي يتم التحكم فيها عن بعد. الصورة من برنامج الأغذية العالمي/ شريف سرحان، تموز/ يوليو 2010

وبينما أدى تخفيف الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 20 حزيران/ يونيو إلى قدر من التنشيط الاقتصادي للقطاع الخاص، فإن قدرة منظمات الإغاثة الإنسانية على معالجة الاحتياجات الهائلة للسكان في المنطقة من سكن وخدمات، تظل مقيدة بشدة بسبب القيود المستمرة على واردات مواد البناء. وعلى سبيل المثال، لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تنتظر موافقة السلطات الإسرائيلية على دخول مواد تخص 11 مشروعاً تنفذها الأمم المتحدة (من مدارس وعيادات) تمت الموافقة عليها من حيث المبدأ في تموز/ يوليو، وتشكل هذه المشروعات أقل من 1.5 في المائة من قيمة برامج العمل التي اقترحتها الأمم المتحدة في غزة. وعلاوة على ذلك، فإن إجراءات المراقبة الحالية التي تطلبها السلطات الإسرائيلية لدخول كل شاحنة منفردة لا تحقق الاستدامة للتنفيذ واسع النطاق للمشروعات.

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية: الخسائر البشرية الناجمة عن الصراع مباشرة • أعمال الهدم والإزالة في المنطقة (ج): المساعدات الإنسانية لتجمع سكاني نازح دمرته السلطات الإسرائيلية • تطبيق تيسيرات حرية الوصول المحدودة • على الرغم من تحسين تشغيل الحواجز ظل الوصول إلى المسجد الأقصى أثناء شهر رمضان مقيداً بشدة.

قطاع غزة: استمرار الاشتباكات المسلحة واستمرار القيود على الوصول على طول السياج • الأرواح لا تزال تزهق في الأنفاق؛ مقتل ثلاثة فلسطينيين • زيادة في أعداد القتلى والجرحى بسبب حوادث العنف الداخلي • لا يزال الانتعاش الاقتصادي وفرص إعادة البناء في غزة محدودة • استمرار أزمة الكهرباء في تعطيل عمل آلاف الأسر والخدمات • التحويلات الطبية لتلقي العلاج في الخارج من غزة.

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: صندوق الاستجابة الإنسانية يوافق على مشروعين للمياه والصرف الصحي.

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

كذلك، فإن القيود المفروضة على حرية الوصول إلى مناطق بطول السياج المحيط بغزة تعطل الوصول الفعّال للمساعدات إلى قطاع غزة. ويشير تقرير أصدره هذا الشهر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي إلى أن الجيش الإسرائيلي منع، منذ أواخر عام 2008، الوصول بشكل كلي أو جزئي إلى مناطق تبعد لمسافة تصل إلى 1500 متر من السياج، بما يمثله ذلك من نتائج مدمرة على أسباب عيش السكان وأمنهم المادي، ففي آب/ أغسطس تعرض خمسة مدنيين يعملون في هذه المناطق لإطلاق النار على أيدي الجيش الإسرائيلي وأصيبوا. وطبقا للتقرير، فإن هذه القيود عرقلت إجراء موظفي الإغاثة الإنسانية للتقييمات المطلوبة وتوصيل حزم المساعدات ومراقبة وتقييم البرامج.

وهدمت السلطات الإسرائيلية 48 مبنى فلسطينياً تفتقر إلى تصاريح بناء في المنطقة (ج) من الضفة الغربية خلال أول أسبوعين من الشهر، مما أدى إلى نزوح أكثر من 210 أشخاص أو تأثرهم بطريقة أخرى. وفي إحدى عمليات الإزالة في تجمع الفارسية البدوي بغور الأردن، جرى تدمير أو إلحاق أضرار في 20 خيمة ومعظم طرود الطعام التي وزعتها وكالات الإغاثة الإنسانية، في تموز/ يوليو، على عائلات نزحت في وقت سابق. ومع بداية شهر رمضان (11 آب/ أغسطس – 9 أيلول/ سبتمبر) أعلنت السلطات وقفاً لمدة شهر لأعمال الهدم.

وأيضاً، طبقت السلطات الإسرائيلية، بمناسبة شهر رمضان، عدداً من إجراءات "تخفيف القيود على التنقل" في أرجاء الضفة الغربية، اشتملت على تمديد ساعات العمل عند بعض الحواجز وفتح ثلاث طرق داخلية أمام حركة الفلسطينيين. ولكن وصول الفلسطينيين إلى مناطق وراء الجدار، بما في ذلك القدس الشرقية، ووادي الأردن والمنطقة الخاضعة لسيطرة إسرائيل في مدينة الخليل، يظل مقيداً بشدة. وعلاوة على ذلك، فإن نقل المسؤولية المتوقع عند الحواجز حول القدس الشرقية إلى إدارة المعابر الإسرائيلية يظل مصدر قلق مستمر نظراً للإجراءات الشديدة التي تطبقها تلك الهيئة عند حواجز أخرى (بما في ذلك في غزة). ونتيجة لذلك، فإن مثل هذا النقل قد يقوض بشدة قدرة وكالات الإغاثة الإنسانية على مواصلة العمل إلى ومن القدس الشرقية.

وعشية العام الدراسي الجديد، لم تلب بعد احتياجات الأطفال للحضور في 26 مدرسة في المنطقة (ج) والتي تأثرت نتيجة للمنشآت غير الآمنة أو غير الصحية وخطر الإزالة وعنف المستوطنين و/ أو القيود على الوصول، ولا يزال فريق الاستجابة القطري ينتظر رداً رسمياً من السلطات الإسرائيلية على خطة طوارئ تستهدف هذه المدارس قدمت في كانون الثاني/ يناير 2010.

ولا يزال المدنيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة متضررين أيضا من العنف العشوائي. وفي واحد من أفظع الحوادث هذا الشهر، أطلق الجناح المسلح لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) الرصاص على أربعة مستوطنين إسرائيليين وقتلوهم بينما كانوا يسافرون على طريق في الضفة الغربية. وأدى هذا الحادث إلى موجة من الاعتقالات على أيدي قوات الأمن الفلسطينية وإلى قيود على الوصول فرضتها القوات الإسرائيلية (سيغطيها تقرير أيلول/ سبتمبر). أيضا في الضفة الغربية، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 21 حادثاً ارتكبه مستوطنون إسرائيليون، أدت إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين أو ألحقت أضراراً بممتلكات الفلسطينيين. وفي إحدى هذه الحوادث، أشعل مستوطنون إسرائيليون النار في حوالي ثلاثة آلاف دونم من الأراضي المزروعة، الأمر الذي قوض أسباب عيش نحو 100 عائلة فلسطينية من قرية بيت فوريك (نابلس). ويتزايد مثل هذا النوع من هجمات المستوطنين منذ بداية العام. وفي قطاع غزة، وعلاوة على حوادث إطلاق النار على طول السياج، فإن حياة المدنيين مهددة جراء حوادث العنف الداخلي المتكررة، بما في ذلك التفجيرات في المناطق السكنية، والصراعات العائلية والاستخدام المتهور للأسلحة، وقتل ما يصل إلى ستة أشخاص في هذا النوع من الحوادث خلال آب/ أغسطس وأصيب 91 فلسطينيا آخرون، وهو عدد أكبر من أي شهر آخر في عام 2010.

الخسائر البشرية الناجمة عن الصراع مباشرة

وفي آب/ أغسطس، قتل أربعة مستوطنين إسرائيليين، وأصيب ثمانية إسرائيليين آخرين (من بينهم سبعة من الجنود والشرطة الإسرائيليين) وأصيب 38 فلسطينياً في سياق العنف الإسرائيلي-الفلسطيني.

ففي 31 آب/ أغسطس، أطلق مسلحون فلسطينيون الرصاص وقتلوا أربعة مستوطنين إسرائيليين، من بينهم امرأتان كانوا يستقلون سيارة على الطريق رقم 60 بالقرب من قرية بني نعيم في محافظة الخليل، في أفظع حادث سجل خلال الشهر. وأعلنت «كتائب عز الدين القسام» - الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) - المسؤولية عن الهجوم. ووقع آخر هجوم مماثل في كانون الأول/ ديسمبر 2009، عندما أطلق الرصاص على مستوطن وقتل بينما كان يقود سيارته على طريق في منطقة طولكرم، وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مقتل 15 مستوطناً إسرائيلياً في الضفة الغربية على أيدي فلسطينيين منذ أن بدأ تسجيل الخسائر البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في كانون الثاني/ يناير 2005. ونفذت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية مئات الاعتقالات شملت المشتبه فيهم من أعضاء حركة حماس والمتعاطفين معها وأغلقت القوات الإسرائيلية مداخل مدينتي الخليل وحلحول ومخيم الفوار للاجئين، وفرضت حظراً للتجول في بلدة بني نعيم وداهمت بلدة سعير المجاورة.

ومن ناحية أخرى، شهد آب/ أغسطس أقل عدد من الإصابات في صفوف الفلسطينيين في سياق العنف الإسرائيلي-الفلسطيني منذ بداية العام (38). وعلى الرغم من التوترات المتزايدة بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين، حدثت أغلبية الإصابات الفلسطينية على أيدي القوات الإسرائيلية (30) وحدثت أساساً في سياق المظاهرات الأسبوعية ضد بناء الجدار وتوسيع المستوطنات وعنف المستوطنين. وأصيب أيضاً نشط إسرائيلي وثلاثة نشطين أجانب في هذه الاحتجاجات.

وحدثت الإصابات الفلسطينية الثمانية المتبقية أثناء حوادث عنف شارك فيها مستوطنون إسرائيليون. وإجمالاً، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذا الشهر ما يصل مجموعه إلى 21 حادثاً مرتبطاً بمستوطنين إسرائيليين أدت إلى خسائر بشرية بين الفلسطينيين (6 حوادث) أو إلى إلحاق أضرار بممتلكات فلسطينية (15 حادثاً). وهذا تقريباً هو المتوسط الشهري نفسه للحوادث منذ بداية العام (22) ولكنه أعلى بدرجة كبيرة من المتوسط الشهري للحوادث في عام 2009. وفي واحدة من هذه الحوادث، هاجم مستوطن إسرائيلي صبياً عمره تسع سنوات في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية وأصابه، وفي أعقاب الحادث وقعت اشتباكات بين المستوطنين والأهالي الفلسطينيين. والصبي أحد أفراد عائلتين طردوا من بيوتهم التي استولى عليها مستوطنون في آب/ أغسطس 2009. ومنذ بداية العام، قتل مستوطنون إسرائيليون ثلاثة فلسطينيين وأصابوا 189 آخرين. وأسفرت معظم الحوادث التي وقعت هذا الشهر (15 حادثاً) عن أضرار في الممتلكات أثرت على الأراضي الزراعية الفلسطينية. وفي أكثر هذه الحوادث

الإصابات الفلسطينية في الصراع المباشر بحسب الشهر والسياق،
الضفة الغربية نيسان/أبريل -2009 آب/أغسطس 2010

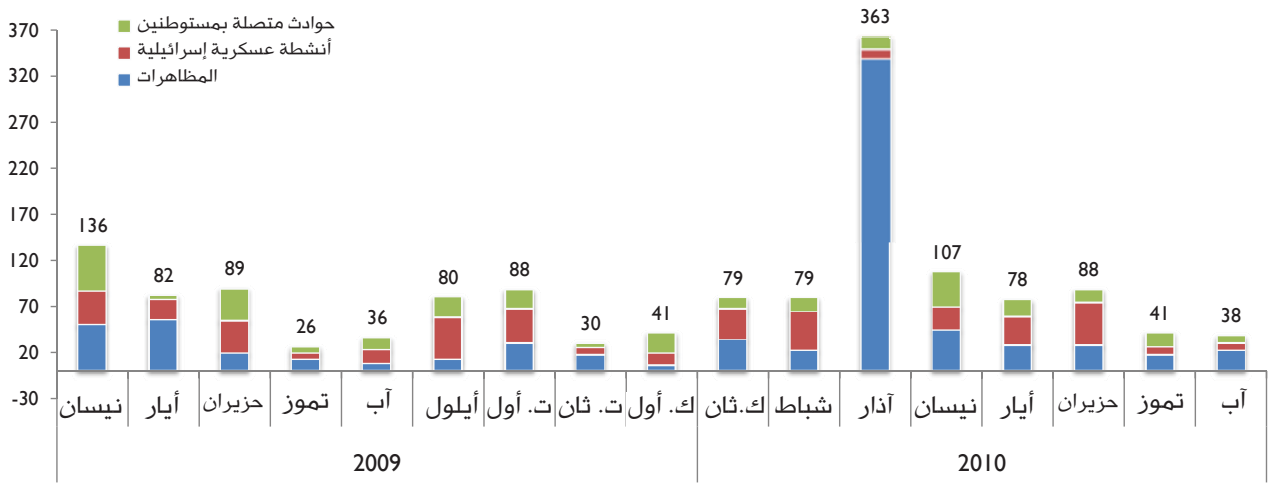

حوادث مستوطنين أسفرت عن خسائر بشرية أو إلحاق أضرار بممتلكات فلسطينية

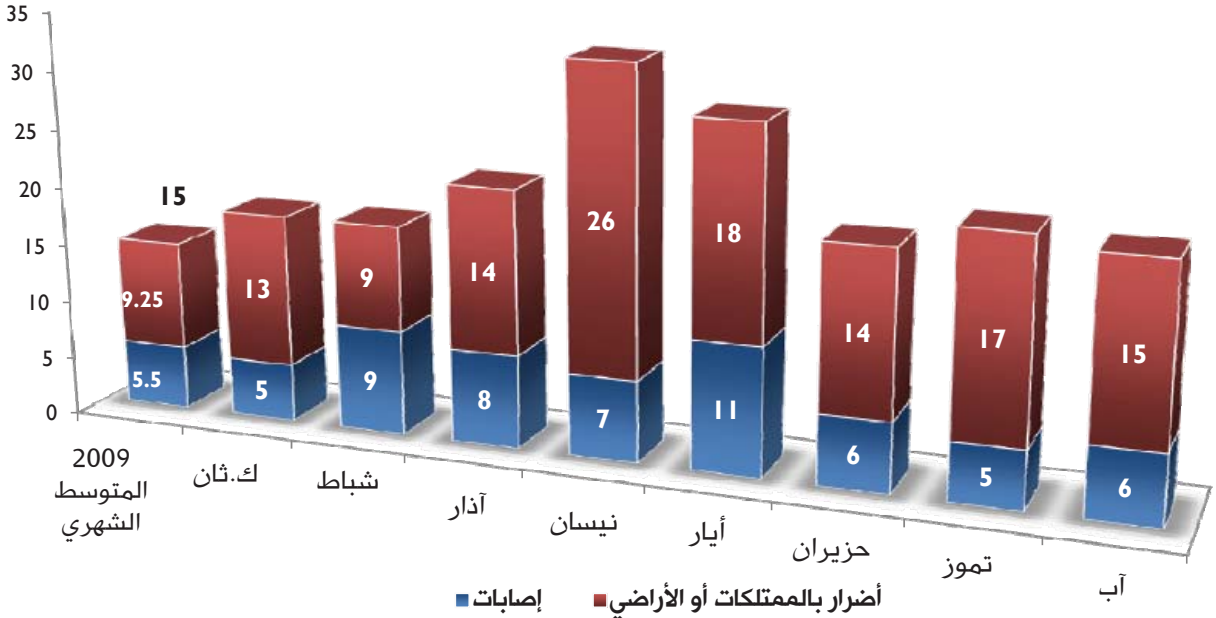

خطورة، أشعل مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة "إيتامار" (نابلس) النار في نحو 3,000 دونم من الأراضي المزروعة تخص 100 عائلة فلسطينية في بلدة بيت فوريك المجاورة.

أعمال الهدم والإزالة في المنطقة (ج): المساعدات الإنسانية لتجمع سكاني نازح دمرته السلطات الإسرائيلية

استمرت أعمال الهدم والإزالة على أيدي الإدارة المدنية الإسرائيلية في تجمع الفارسية البدوي، الواقع في المنطقة (ج) في شمال غور الأردن خلال آب/ أغسطس. ونفذ معظم أعمال الهدم هذه على أساس أن التجمع يقع في منطقة حددها الجيش الإسرائيلي كمنطقة مغلقة لأغراض التدريب العسكري (وتسمى أيضا «منطقة لإطلاق النار»).

وفي أعقاب أعمال الهدم التي نفذت الشهر الماضي واستهدفت 79 خيمة وحظيرة،[1] وزعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووزارة الحكم المحلي التابعة للسلطة الفلسطينية خياماً ووسائل صحية، ووزع برنامج الأغذية العالمي/ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) طرود طعام على العائلات المتضررة. ومع هذا، دمرت الإدارة المدنية الإسرائيلية، في الخامس من آب/ أغسطس، 20 خيمة من الخيام التي قدمت كتبرعات وألحقت أضراراً بطرود الطعام. والقيمة التقديرية لكل خيمة من خيام وزارة الحكم المحلي هي 2000 دولار أمريكي، بينما قدرت قيمة الضرر الذي لحق بطرود الطعام بحوالي 6400 دولار أمريكي. ووزعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووزارة الحكم المحلي خياما إضافية على العائلات المتضررة؛ وتعتزم المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية تقديم مساعدات إضافية، بينما قدمت معاً، وهي منظمة غير حكومية محلية، بالفعل بعض البنود (حقائب دراسية فيها أدوات مكتبية وأدوات مطبخ). وقدر الضرر السابق الذي لحق بالمساعدات الإنسانية بحوالي 17,000 دولار أمريكي، وسجل في سياق أعمال الهدم في تجمع الفارسية في تموز/ يوليو واشتملت الأضرار على معدات زراعية وقضبان حديدية وخزانات مياه.

واستهدفت أعمال الإزالة في الخامس من آب/ أغسطس أيضاً عشرة أبنية إضافية في منطقة أخرى من تجمع

عدد المباني التي هدمت في القدس الشرقية والمنطقة (ج) خلال عام 2010

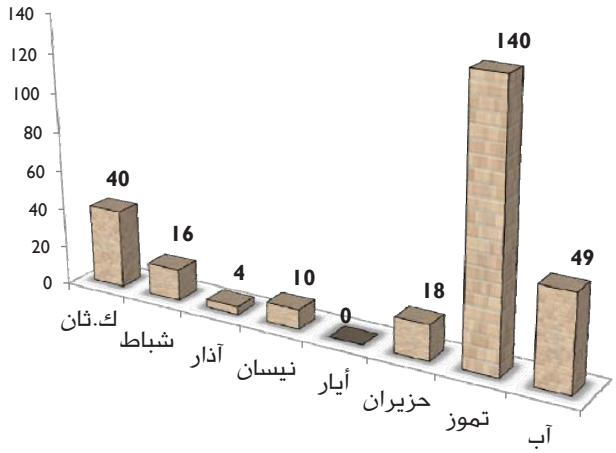

الفارسية (من بينها ثلاث خيام للسكن) وثلاثة مطابخ وثلاثة مراحيض وثلاث حظائر للحيوانات) وشردت 22 شخصاً، نصفهم أطفال. وفي أعقاب استلام ثلاثة أوامر طرد إضافية في المنطقة في منتصف آب/ أغسطس، وقامت ثلاث عائلات بإزالة أربع خيام تستخدم للسكن وثلاثة أبنية أخرى.

وفي مناطق أخرى من الضفة الغربية، قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بإزالة 11 بناء في مكان آخر في المنطقة (ج) لعدم وجود تصاريح بناء، من بينها خيام للسكن، وآبار مياه ومبانٍ زراعية أخرى. وأزيل مبنيان إضافيان بأيدي أصحابها بعد أن تسلموا أوامر إزالة. وعموماً، بلغ إجمالي المباني المملوكة للفلسطينية الواقعة في المنطقة (ج) التي أزيلت 49 مبنى خلال آب/ أغسطس/ مما أدى إلى نزوح أو تضرر أكثر من 210 أشخاص بطريقة أخرى. وجميع أعمال الإزالة في آب/ أغسطس حدثت في النصف الأول من الشهر. وبينما أبلغت السلطات الإسرائيلية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه لن تنفذ أي أعمال هدم أو إزالة خلال شهر رمضان، استمر صدور أوامر الهدم والطرد.

تطبيق تيسيرات حرية الوصول المحدودة:

أعلنت السلطات الإسرائيلية حزمة من التدابير للتيسير بمناسبة شهر رمضان (11 آب/ أغسطس – 9 أيلول/ سبتمبر)، تشتمل على تمديد ساعات العمل في بعض الحواجز على طول الجدار وفتح ثلاثة طرق أمام تنقل الفلسطينيين:

- جرى استبدال متراس بجوار قرية سارة (نابلس)، أعاق الحركة على طول طريق رئيسي بين محافظتي نابلس وقلقيلية بحاجز جزئي يوجد فيه جنود على نحو متقطع، ويقلل من ثم وقت السفر بين المنطقتين،
- فتح قطاع طوله 1,5 كيلومتر من الممر السابق للطريق 60 في محافظة رام الله لاستخدام الفلسطينيين في أعقاب إزالة أربعة معيقات. وتأثير هذا الفتح للطريق محدود لأن الوصول إلى المقطع الرئيسي من الطريق لا يزال مسدوداً،
- أزيل عائق طريق على المدخل الجنوبي لقرية سعير (الخليل)، وأهمية فتح هذا المدخل محدودة لأن الطريق المجاور المؤدي إلى مدينة الخليل لا يزال مغلقا.

وأعلنت السلطات الإسرائيلية أصلاً عن فتح أول طريقين في 25 أيار/ مايو، في إطار حزمة أخرى من إجراءات التيسير التي تطبق «على الفور».[6] ومع هذا، وطبقاً لذلك الإعلان، فإن الممر القديم من الطريق 60 على طول محافظة رام الله سيفتح بالكامل (وليس فقط المقطع الذي يبلغ طوله 1,5 كيلومتر)، ولم تنفذ إجراءات إضافية أعلن عنها في أيار/ مايو، من بينها إزالة عوائق طرق محددة وفتح طريق

تأثير النزوح على الحصول على التعليم

مع بدء عام دراسي جديد في المدارس العامة في 15 أيلول/ سبتمبر، ستواجه العائلات النازحة تحديات كبيرة في تجهيز أبنائهم للدراسة وكثيرون مهددون بأن تتعطل دراستهم. ويبدأ كثير من الأطفال العام الدراسي الجديد وهم يواجهون التهديد بهدم بيوتهم حيث أشارت السلطات الإسرائيلية إلى أن الهدم سيستمر في الفترة التالية لشهر رمضان. ووجد أن النزوح يؤدي إلى تعطيل كبير في خدمات التعليم بما لذلك من تداعيات سلبية على كل من إمكانية الحصول على التعليم ونوعية البيئات التعليمية.[2] وعلى سبيل المثال، أوضح بحث أجرته مؤسسة إنقاذ الطفل على النزوح الإجباري في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن 20 في المائة من عائلات النازحين ذكروا أن توافر الخدمات التعليمية كان أسوأ في أعقاب النزوح.[3] وأظهر بحث آخر أجرته مؤسسة إنقاذ الطفل أن الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن النزوح زادت كذلك من الضغوط على العائلات لإخراج أبنائهم من المدارس. وأظهر استطلاع أجري في غزة مؤخراً بتكليف من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) أن الطلاب الذين هجروا، بما في ذلك الذين أجبروا على الانتقال إلى مدرسة أخرى كنتيجة لذلك، واجهوا صعوبات أكبر في التعلم والأداء في الدراسة والعلاقات المتوترة مع مدرسيهم.[4]

وإمكانية الحصول على التعليم بالنسبة لكثير من الأطفال الذين يعيشون في المنطقة (ج) قوضتها أيضا عوامل أخرى. وقيمت منظمات الإغاثة الإنسانية 26 مدرسة باعتبارها مدارس في حاجة إلى استجابة إنسانية سريعة.[5] وتشمل هذه المخاوف منشآت غير آمنة وغير صحية ومدارس مهددة بالإزالة وهجمات على الطلبة وقيود على الوصول إلى المدارس. ولم يتم بعد الرد على خطة استجابة طارئة قدمها فريق الإغاثة الإنسانية القطري إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية في كانون الثاني/ يناير 2010.

رئيسي إلى الشرق من القدس (طريق «كيدار») لاستخدام الفلسطينيين.[7]

وبنهاية الشهر، كان هناك نحو 500 عائق للإغلاق في أرجاء الضفة الغربية، وهو أقل بمقدار 70 عائقاً عما كان عليه الوضع في بداية العام. وإجمالاً، فإن إزالة العوائق بالإضافة إلى رفع بعض القيود على حرية الوصول على مدى العامين الماضيين، حسَّن تنقل الفلسطينيين بين المراكز الحضرية الرئيسية في الضفة الغربية (فيما عدا القدس الشرقية).

وعلى النقيض من ذلك، فإن وصول الفلسطينيين إلى مناطق وراء الجدار، بما في ذلك القدس الشرقية، وإلى الأراضي والمجتمعات الريفية في غور الأردن وفي حدود المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية من مدينة الخليل (2H) ظل مقيداً بشدة. وكان للمستوطنات الإسرائيلية وتوسعها المستمر أكبر تأثير منفرد على شكل منظومة القيود على حرية الوصول المطبقة على السكان الفلسطينيين.

ولا تؤثر القيود على التنقل على قدرة القطاعات الضعيفة من السكان على الوصول إلى أسباب العيش والخدمات فقط، وإنما أيضا على التوصيل الفعال للمساعدات الإنسانية. ونقل المسؤولية المتوقع عن الحواجز التي تتحكم في حرية الوصول إلى القدس الشرقية من الجيش والشرطة الإسرائيليين إلى إدارة المعابر التابعة لوزارة الدفاع يعد مصدر قلق متنامٍ فيما يتعلق بالتوصيل الفعال للمساعدات الإنسانية. وإدارة المعابر مسئولة في الوقت الحالي عن بعض الحواجز على طول الجدار وكذلك المعابر المؤدية إلى غزة. ويطلب من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين مغادرة سياراتهم والخضوع لتفتيش ذاتي والسير من خلال الحاجز وتطالب إدارة المعابر بتفتيش عربات الأمم المتحدة في انتهاك لاتفاقية الامتيازات والحصانات التابعة للأمم المتحدة، إلا إذا لم يكن السائق موظفاً دولياً يحمل بطاقة وزارة الخارجية. وهذا التغيير، إذا طبق، سيقوض بشدة قدرة وكالات الإغاثة الإنسانية على الاستمرار في العمل من القدس الشرقية وسيرسخ عزلة القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية.

على الرغم من تحسين تشغيل الحواجز ظل الوصول إلى المسجد الأقصى أثناء شهر رمضان مقيداً بشدة

وخلال شهر رمضان، كما كان في السنوات السابقة، منعت أغلبية المسلمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من ممارسة حقها في حرية العبادة. ونظراً للقيود المفروضة على الوصول إلى القدس الشرقية، منع جميع سكان قطاع غزة وأكثر من 40 في المائة من سكان الضفة الغربية من الوصول لأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى. وباستثناء الذين يحملون بطاقات هوية مقدسية، لم يسمح إلا للرجال فوق 50 عاماً والنساء فوق 45 عاماً والأولاد والبنات دون 12 عاماً بالمرور دون تصاريح، ويحق للرجال بين 45 عاماً و50 عاماً وللنساء بين 30 عاماً و45 عاماً الحصول على تصاريح خاصة من الضروري أن تطلب مسبقاً.

وكما هو الحال منذ إتمام بناء الجدار حول المدينة لا يسمح بدخول المدينة إلا من خلال أربع حواجز من بين 15 حاجزاً أقيمت على طول الجدار (قلنديا وجيلو ومخيم شعفاط والزيتون)، التي لا يمكن عبورها إلا سيراً على الأقدام وتتضمن عمليات تفتيش أمنية متعددة. ومع هذا فإن تشغيل هذه الحواجز أصبح أكثر تنظيماً عما كان عليه الوضع في الماضي، نتيجة للترتيبات اللوجستية التي طبقتها الإدارة المدنية الإسرائيلية، إلى جانب إشراك الشرطة الفلسطينية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

واشتملت الترتيبات السابقة على تركيب مراوح كبيرة ترش المياه ومظلات للناس المصطفين في طابور وتشغيل ممرين إنسانيين في حاجز قلنديا. وفي بعض الحالات، مثلما هو الحال في حاجز جيلو، كانت الممرات الإنسانية تدار بطريقة سيئة واستخدامها كان مقتصراً على عدد محدود جداً من الحالات الطارئة. كذلك ساهم نشر الشرطة الفلسطينية، التي كانت تنظم المرور وتسهيل حركة الناس في اتجاه الحواجز، في تنظيم العبور بشكل أفضل. وطبقاً للسلطات الإسرائيلية دخل إلى القدس الشرقية من خلال الحواجز على الجدار أثناء أيام الجمعة الثلاثة الأولى من شهر رمضان 54,000 و77,000 و117,000 فلسطيني على التوالي. وذكرت إدارة الأوقاف في القدس أن العدد الإجمالي للمصلين الذين دخلوا المسجد الأقصى زاد من 100,000 في أول يومي جمعة في شهر رمضان إلى 200,000 في الجمعة الثالثة.

استمرار الاشتباكات المسلحة واستمرار القيود على حرية الوصول على طول السياج

استمرت خلال آب/ أغسطس المواجهات المسلحة بين الجماعات الفلسطينية المسلحة والجيش الإسرائيلي وكذلك حوادث إطلاق النار التي تؤثر على المدنيين الذين يعملون بالقرب من السياج المحيط بغزة. ونتيجة لذلك، قتل فلسطينيان وأصيب ثمانية فلسطينيين آخرون (من بينهم خمسة مدنيين) وأصيب ثلاثة جنود إسرائيليين.

وفي حادثتين منفصلتين وقعتا إلى الشرق من خان يونس، قتلت القوات الإسرائيلية عضوين من الجماعات الفلسطينية المسلحة وأصابت اثنين آخرين؛ وأصيب أيضا جندي إسرائيلي. وطبقاً لمصادر إسرائيلية، اندلعت اشتباكات في كلتا الحالتين بعد أن انتشرت قوات إسرائيلية على طول الحدود وحددت مواقع مسلحين كانوا على وشك إطلاق قذائف مورتر. وأبلغ في عدد من المناسبات خلال الشهر عن إطلاق الفصائل الفلسطينية لصواريخ بدائية وقذائف المورتر في اتجاه جنوب إسرائيل، وأسفر إحداها (في 17 آب/ أغسطس) عن إصابة جنديين إسرائيليين. وفي أعقاب ذلك الحادث، شنت القوات الجوية الإسرائيلية سلسلة من الهجمات الجوية مستهدفة قاعدة عسكرية لحركة حماس في خان يونس وأنفاق تحت الحدود بين قطاع غزة ومصر ومنطقة مفتوحة في وسط غزة ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

واستمر الجيش الإسرائيلي في فرض قيود على الوصول إلى مناطق تبعد لمسافات تصل ما بين 1000 و1500 متر عن السياج المحيط بقطاع غزة بإطلاق نيران «تحذيرية» على الأشخاص الذين يقتربون من هذه المناطق أو يتواجدون فيها. وأصيب هذا الشهر خمسة مدنيين فلسطينيين، في أربع حوادث منفصلة، أثناء جمع معادن خردة وأنقاض في المنطقة الصناعية السابقة المجاورة لمعبر إيريز وفي منطقة المستوطنات الإسرائيلية السابقة في شمال غزة. وأدى الطلب على إمدادات البناء لترميم وإعمار المباني التي لحقت بها أضرار أو دمرت، بالإضافة إلى القيود المستمرة على استيراد مواد البناء في إطار الحصار، إلى نمو سوق مربح لكنه خطر يعتمد على جمع وإعادة تدوير مواد البناء. والأكثر شيوعا أنقاض كتل الخرسانة التي يتم اكتشافها واستخراجها ثم يعاد خلطها لصنع قوالب طوب من نوعية رديئة.

وتفرض قيود على الوصول إلى مناطق على طول السياج كذلك من خلال تجريف الأرض الزراعية وتدمير المباني، وأجرى الجيش الإسرائيلي هذا الشهر 14 «توغلاً لتجريف الأراضي الزراعية» في هذه المناطق.

وتستخدم البحرية الإسرائيلية «إطلاق النيران التحذيري» يومياً لفرض قيود على الوصول إلى مناطق صيد أبعد من ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ. وأصيب صياد في واحد من هذه الحوادث التي وقعت هذا الشهر.

الأرواح لا تزال تزهق في الأنفاق؛ مقتل ثلاثة فلسطينيين

قتل في هذا الشهر ثلاثة عمال فلسطينيين في حادثين منفصلين عندما انهارت أنفاق تحت الحدود المصرية الفلسطينية بينما كانوا بداخلها. وقتل 36 فلسطينياً من بينهم طفلان، منذ بداية عام 2010، وأصيب 62 فلسطينياً آخرون في حوادث مرتبطة بالأنفاق، من بينها هجمات جوية وانهيارات الأنفاق والصعق بالكهرباء وانفجار اسطوانات الغاز. واستمر نشاط الأنفاق على الرغم من تراجع حجم السلع التي تدخل إلى قطاع غزة من مصر عن طريق الأنفاق تدريجياً، منذ حزيران/ يونيو 2010، نتيجة لتخفيف الحصار.

الفلسطينيون الذين قتلوا وأصيبوا في قطاع غزة

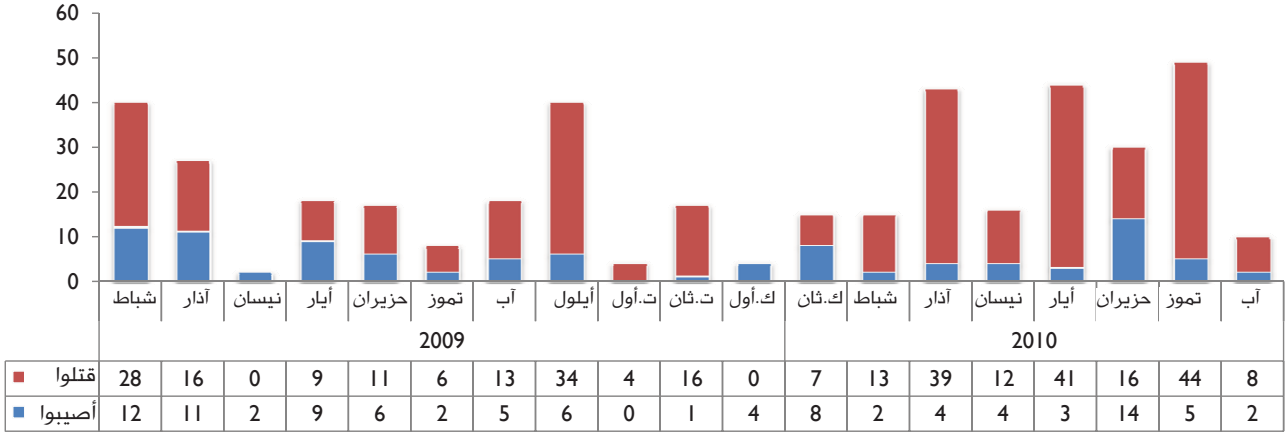

	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت.أول	ت.ثان	ك.أول	ك.ثان	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب
قتلوا	28	16	0	9	11	6	13	34	4	16	0	7	13	39	12	41	16	44	8
أصيبوا	12	11	2	9	6	2	5	6	0	1	4	8	2	4	4	3	14	5	2

نشر تقرير عن تأثير القيود على حرية الوصول على الأوضاع الإنسانية

نشر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي تقريراً جديدا يوثق القيود على حرية الوصول التي يطبقها الجيش الإسرائيلي على طول السياج المحيط بقطاع غزة وتأثيرها على الأوضاع الإنسانية.[8] ويشير التقرير إلى أن الفلسطينيين منعوا بشكل كامل أو جزئي، منذ أواخر عام 2008، من الوصول إلى 17 في المائة من إجمالي الأراضي في قطاع غزة التي تشكل 35 في المائة من أراضيها الزراعية. وفي البحر، يمنع الصيادون بشكل كامل من الوصول إلى نحو 85 قي المائة من المناطق البحرية التي يحق لهم الوصول إليها بموجب اتفاقيات أوسلو. ويتأثر ما يقدر بنحو 178,000 شخص – حوالي 12 في المائة من سكان قطاع غزة – بهذه القيود مباشرة. وقيمة الأراضي الزراعية والعقارات الأخرى التي دمرت في السنوات الخمس الماضية في الأراضي في المنطقة التي تفرض فيها قيودا على حرية الوصول إليها بحوالي 308 ملايين دولار (تكلفة الإحلال) وفقا للتقديرات المتحفظة. وقدر أيضاً أن القيود على حرية الوصول وما يرتبط بها من تدمير للأصول الزراعية تؤدي إلى خسارة سنوية قدرها 75,000 طن متري تقريبا من الإنتاج المحتمل. والقيمة السوقية لهذا الإنتاج تقدر بنحو 50.2 مليون دولار سنوياً بشكل متحفظ. وأجبر التآكل في أسباب العيش العائلات المتضررة على وضع مجموعة من آليات التكيف، التي أثار بعضها مخاوف كبيرة. ويشير التقرير أيضا إلى أن القيود على وصول العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية إلى المستفيدين وإلى المناطق المتضررة قوضت التوصيل الفعال للمساعدات الإنسانية بشكل كبير.

وهذا النشاط يتركز تدريجياً على السلع التي لا تزال مقيدة من خلال المعابر (ومواد البناء أساساً) أو بالنسبة للسلع التي يوجد طلب عليها نظراً لانخفاض أسعارها (بما في ذلك الوقود).

زيادة في أعداد القتلى والجرحى بسبب حوادث العنف الداخلي

قتل ستة أشخاص، من بينهم طفلان، في أرجاء قطاع غزة خلال آب/ أغسطس وأصيب 91 شخصاً آخرون من بينهم 14 طفلاً، في عددٍ من حوادث العنف الداخلي، من بينها انفجارات في المناطق السكنية والنزاعات العائلية والاستخدام المتهور للأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حالتان عثر فيهما على جثث في ملابسات غامضة. وعدد الإصابات المسجلة في مثل هذه الأنواع من الحوادث هو الأكبر منذ آب/ أغسطس 2008. وعموماً، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 60 حالة وفاة و244 إصابة في سياق العنف الداخلي منذ بداية عام 2010.

وفي واحد من أعنف الحوادث هذا الشهر، حادث وقع في الثاني من آب/ أغسطس، انفجار قوي داخل منزل شخص يشتبه في أنه عضو في أحد الفصائل الفلسطينية المسلحة في مدينة دير البلح، مما أسفر عن إصابة 58 شخصاً، من بينهم 13 طفلاً وتسع نساء، ودمرت سبع منازل ولحقت أضرار تقريباً بحوالي 30 منزلاً آخر. وطبقاً لمركز الميزان لحقوق الإنسان، فإن معظم الإصابات نجمت عن الحطام المتساقط من المباني المدمرة. ولم تعلن أي منظمة مسؤوليتها عن الانفجار. وفي حادث آخر، وقع في 17 آب/ أغسطس، أطلقت مجموعة من المسلحين الملثمين كانوا يستقلون سيارة الرصاص على امرأة عمرها 62 عاماً كانت تجلس أمام منزلها في مدينة غزة فقتلوها وأصابوا زوجها، فيما لم تتضح بعد نتائج التحقيق الذي فتحته الشرطة المحلية في ملابسات الحادث.

وعبرت منظمات حقوق الإنسان في غزة عن قلقها العميق إزاء ما وصفته بأنه «حالة الفوضى الأمنية وإساءة استخدام الأسلحة،» التي جرى التعبير عنها في بعض الحوادث المذكورة آنفاً.[9]

لا يزال الانتعاش الاقتصادي وفرص إعادة البناء في قطاع غزة محدودة

على الرغم من الزيادة في حجم الواردات في الآونة الأخيرة، ظل الإعمار وانتعاش القطاع الخاص محدودا بالقيود الإسرائيلية على كل من مواد البناء والصادرات.

بلغ إجمالي السلع التي دخلت قطاع غزة في آب/ أغسطس 5,177 حمولة شاحنة، تشكل فقط 42 في المائة من متوسط حمولة الشاحنات التي دخلت في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007، قبل فرض الحصار. وعلى الرغم من الزيادة الإجمالية في حجم المواد غير الغذائية ودخول مواد خام جديدة، لا تزال المواد الغذائية (بما في ذلك علف الحيوانات) تشكل غالبية السلع المستوردة – 60 في المائة – مقارنة بحوالي 20 في المائة قبل حزيران/ يونيو عام 2007.

وتحسنت سعة معبر كيرم شالوم التجاري الذي تسيطر عليه إسرائيل تحسناً طفيفاً. وبينما زيدت سعة المعالجة في هذا المعبر، منذ بداية الشهر، إلى 250 حمولة شاحنة في اليوم (وهي أعلى عن سعة 100 حمولة شاحنة في اليوم السابقا)، لم تتم معالجة سوى ما متوسطه 220 حمولة شاحنة في اليوم هذا الشهر، ويرجع السبب في ذلك أساساً إلى تقليص ساعات العمل في المعبر أثناء شهر رمضان. وفي الوقت نفسه، فإن معبر كارني، المجهز للتعامل مع 750 شاحنة في اليوم، ظل مغلقاً لدواع أمنية، باستثناء سير ناقل واحد، مما يسمح بدخول الحبوب والحصى المستخدمة في الوقت الحالي.

وأدى تغيير السياسة الذي طبقته السلطات الإسرائيلية منذ 20 حزيران/ يونيو إلى زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي وسمحت بقدر من إعادة التنشيط للقطاع الخاص. وسمح دخول المزيد من المواد الخام لبعض الصناعات المحلية باستئناف العمل في بعض المنشآت، لاسيما في مجال تصنيع الملابس الجاهزة والأثاث وتجهيز الأغذية. ويقدر المركز التجاري الفلسطيني أنه جرى تشغيل 1,365 منشأة صناعية في قطاع غزة في الفترة من حزيران/ يونيو – تموز/ يوليو 2010، وهي زيادة كبيرة مقارنة بمتوسط 117 منشأة أثناء عام 2008، ولكنه يشكل 35 في المائة فقط من الرقم المماثل قبل الحصار (3,900 منشأة). ومع هذا، يتراوح نطاق الأنشطة للمنشآت العامة في الوقت الحالي بين 20 و60 في المائة من طاقتها الكاملة.[01] ونظراً لصغر حجم السوق المحلي وتدني القدرة الشرائية للسكان، فإن إعادة تنشيط القطاع الخاص تعتمد بشدة على رفع القيود على الصادرات إلى الضفة الغربية وإسرائيل وبقية العالم.

ولا تزال القدرة على تلبية الاحتياجات الهائلة للسكان في المنطقة من سكن وخدمات ومرافق مقيدة بشدة بسبب القيود المستمرة على استيراد مواد البناء. وتعتبر هذه المواد مواد "مزدوجة الاستخدام" بموجب الإجراءات الجديدة ولا يسنح بدخولها إلا للمشروعات التي توافق عليها السلطة الفلسطينية وتشرف عليها المنظمات الدولية. وبينما تم التسليم لمشروعي إعمار للأمم المتحدة بدأ العمل فيهما قبل القرار الإسرائيلي (وهما مشروع الإسكان في خان يونس ومحطة ضخ للصرف الصحي في تل السلطان)، ولم يبدأ بعد دخول مواد الخام لاحد عشر مشروعاً للأمم المتحدة تمت الموافقة عليهم مؤخرا. وتشمل هذه المشروعات ثمانية مدارس جديدة وفصولا إضافية في مدرستين قائمتين وعيادتين صحيتين. وقيمة هذين المشروعين (51 مليون دولار أمريكي) تمثل 4.1 في المائة فقط من برنامج الأمم المتحدة المقترح للعمل في غزة (50.1 مليار دولار أمريكي) ولا يزال دخول المواد الخام للمشروعات التي تمت الموافقة عليها خاضعاً لمراقبة مدققة وإجراءات تحقق من قبل السلطات الإسرائيلية لكل حمولة شاحنة. وهذه الإجراءات أدت إلى زيادة كبيرة في التكاليف الإدارية وتكاليف التشغيل وأبطأت تنفيذ المشروعات. ولا تتحقق الاستدامة لتنفيذ عددٍ كبير من المشروعات في ظل الإجراءات الحالية.

استمرار أزمة الكهرباء في تعطيل عمل آلاف الأسر والخدمات

وزادت الواردات من الوقود الصناعي المطلوب لتشغيل محطة كهرباء غزة زيادة طفيفة خلال آب/ أغسطس مقارنة بالشهر السابق (5.5 مليون لتر مقابل 4.7 مليون لتر)؛ ومع هذا، تشكل هذه أقل من 60 في المائة من الرقم المماثل أثناء تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، قبل أزمة التمويل الراهنة. وتأرجحت الكميات التي تم استيرادها هذا الشهر بين 0.8 مليون و1.6 مليون لتر في الأسبوع. والرقم الأخير الذي سجل في الأسبوع الأخير هو الأعلى منذ شباط/ فبراير 2010؛ وحدث بعد أن دفعت السلطة الفلسطينية في رام اللّه مقابل كمية إضافية من الوقود، بعد أن حولت شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة قدراً كبيراً من إيرادات فواتير الكهرباء. وعموماً فإن كمية الوقود المستورد أثناء آب/ أغسطس تزيد قليلاً عن 40 في المائة من الكمية المقدرة اللازمة لتشغيل محطة الكهرباء بطاقتها الكاملة.

وعانت أغلبية السكان في غزة من انقطاع الكهرباء لمدد تتراوح بين ثماني إلى 12 ساعة في اليوم نتيجة لنقص الكهرباء. ففي السابع من آب/ أغسطس، أغلقت محطة كهرباء غزة لمدة يومين، بعد نفاد احتياطيات الوقود لديها، مما أدى إلى انقطاع الكهرباء لمدة تصل إلى 16 ساعة في اليوم في أرجاء وسط غزة. ومع هذا، جرى تقليص انقطاع الكهرباء إلى ما بين 6 – 8 ساعات في اليوم في الأسبوع الأخير من الشهر إثر الزيادة في الواردات.

ويؤثر انقطاع الكهرباء لفترات طويلة على الحياة اليومية في أرجاء قطاع غزة، بما في ذلك تعطيل سير الحياة المنزلية العادية وتقديم الخدمات العامة الأساسية مثل إمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والتخلص منها وتشغيل الخدمات الأساسية، وتؤثر من ثم على نوعية العلاج الطبي. وأجبر الانقطاع المتكرر للكهرباء كلاً من القطاع العام والمؤسسات الخاصة على الاعتماد اعتماداً

كبيراً على مولدات احتياطية وعلى أجهزة أخرى بديلة تكون عرضة للأعطال نتيجة للإفراط في استخدامها وعدم استمرارية المعروض من قطع الغيار مما يؤدي إلى عدم انتظام وعدم كفاية الصيانة.

كما يضطر السكان المدنيون إلى الاعتماد على مولدات محمولة للاستخدام المنزلي؛ وكثيراً ما يؤدي الاستخدام الموسع لهذه الأجهزة إلى حوادث مرتبطة بالمولدات. وفي حادث وقع في هذا الشهر، لاقت امرأة حتفها وأصيب اثنان من أفراد أسرتها. وتشير مصادر محلية إلى أن أكثر من 30 شخصاً قتلوا وأن 40 شخصا تقريباً أصيبوا في حوادث مماثلة في عام 2010.

وأزمة الكهرباء في قطاع غزة التي تسبب فيها أولاً القصف الإسرائيلي لمحطة كهرباء غزة في عام 2006، تعمقت بعد القيود الإسرائيلية على واردات الوقود (منذ كانون الأول/ ديسمبر 2008) وتفاقمت أكثر بسبب أزمة التمويل المستمرة (منذ كانون الأول/ ديسمبر 2009).[11] ومن الممكن تقليص العجز في الكهرباء إلى حوالي 25 في المائة إذا تم توفير كمية كافية من الوقود لتشغيل محطة كهرباء غزة بكامل طاقتها (80 ميجاوات).

وبالإضافة إلى إمدادات أكبر وأكثر فاعلية من الوقود، هناك حاجة ملحة لتوفير معدات جديدة (محولات إضافية)، طبقاً لشركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة، لزيادة الطاقة الإنتاجية لمحطة كهرباء غزة إلى حوالي 140 ميجاوات تقريبا (القدرة المحتملة قبل القصف في حزيران/ يونيو 2006). وعلى المدى الأبعد، فإن الانتقال إلى الغاز الطبيعي لتشغيل محطة غزة سيزيد من قدرتها ويقلل التكاليف بشكل فعال. وتشمل الإجراءات الأخرى إعادة تأهيل الشبكة وكذلك استكمال خط لنقل الكهرباء من إسرائيل طاقته 66 كيلووات.

التحويلات الطبية لتلقي العلاج في الخارج من غزة

وتتعامل إدارة التحويلات للخارج في وزارة الصحة الفلسطينية مع طلبات المرضى الفلسطينيين للحصول على علاج طبي متخصص غير متاح في المستشفيات العامة في قطاع غزة وتتحمل تكاليف علاج الحالات التي توافق عليها.[21] ووافقت إدارة التحويلات للخارج في آب/ أغسطس على 1,393 من هذه الإحالات. وبالنسبة لنحو 20 في المائة من الطلبات التي تمت الموافقة عليها (285 حالة) كان من الممكن الحصول على العلاج اللازم في مستشفيات تابعة لمنظمات غير حكومية ومستشفيات خاصة في قطاع غزة. وتمت إحالة الحالات الباقية إلى مستشفيات خارج غزة على النحو التالي: مصر (30.7 في المائة)، القدس الشرقية (33 في المائة)، أماكن أخرى في الضفة الغربية (13.5 في المائة)، إسرائيل (21.3 في المائة) والأردن (1.2 في المائة).

ومنذ حزيران/ يونيو، مازالت نسبة الإحالات إلى المستشفيات المصرية أعلى بدرجة كبيرة عما كانت عليه في السابق، نتيجة الفتح المستمر دون انقطاع لمعبر رفح أمام الحالات الإنسانية. ويجب على المرضى الذين يحالون إلى أماكن أخرى خارج قطاع غزة أن يتقدموا إلى مكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي للحصول على تصاريح لمغادرة القطاع من خلال معبر إيريز. ومن بين 919 طلبا قدمت إلى مكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي خلال آب/ أغسطس تمت الموافقة على 8.38 في المائة ورفض 4.9 في المائة وتم تأجيل الطلبات الباقية (8.6 في المائة). ويعني تأجيل الطلبات عدم تلقي أي رد قبل تاريخ موعد المقابلة الطبية ومن ثم يتعين على المريض تحديد موعد جديد وتقديم طلب جديد للحصول على تصريح.

وطرأت زيادة طفيفة على نسبة الطلبات التي وافق عليها مكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي مقارنة بتموز/ يوليو وهي الأعلى تسجيلا منذ فرض الحصار في حزيران/ يونيو 7002. وبالإضافة إلى الزيادة التدريجية في الموافقة على طلبات الإحالة منذ أيار/ مايو 0102، تقلصت نسبة الطلبات المؤجلة من متوسط شهري قدره 12 في المائة في كانون الثاني/ يناير – نيسان/ أبريل 0102 إلى متوسط شهري قدره تسعة في المائة في الفترة من أيار/ مايو – آب/ أغسطس، وفي الوقت نفسه زادت نسبة الطلبات التي رفضت بين الفترتين من 7.2 في المائة إلى 1.11 في المائة على التوالي.

صندوق الاستجابة الإنسانية يوافق على مشروعين للمياه والصرف الصحي

وافق صندوق الاستجابة الإنسانية، في آب/ أغسطس، على تمويل مشروعين جديدين في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة. وحصلت منظمة التحرك ضد الجوع (أسبانيا) على 144,000 دولار أمريكي للتعامل مع احتياجات المياه لحوالي خمسة آلاف شخص في المجتمعات الضعيفة في تلال الخليل الجنوبية، التي تفتقر إلى إمدادات مياه كافية. وسيحدد المشروع الاحتياجات وينظم تنظيف الصهاريج وتقديم مياه الشرب وأقراص الكلور بين الأنشطة الأخرى.

وفي قطاع غزة، حصلت جماعة العمل الإنساني البولندية على موافقة على مشروع مدته خمسة أشهر تبلغ قيمته 200,000 دولار تقريباً كي ينفذ في مدينة جباليا، سيؤدي إلى إصلاح جزء من شبكة أنابيب نقل مياه الصرف الصحي التي تطفح الآن في الشوارع والتخلص منها.

ورد صندوق الاستجابة الإنسانية، منذ بداية عام 2010، إيجاباً على طلب لإقامة أربع مشروعات في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة، ثلاثة منها في غزة والرابع في الضفة الغربية. وتضمن أحد المشروعات في غزة توفير مضخات للمياه لتخفيف تأثير الفيضانات في فصل الشتاء؛ وعلى الرغم من الموافقة على المشروع في أوائل كانون الثاني/ يناير 2010 لم يتم الدخول الفعلي للمضخات إلا في نهاية هذا الشهر بعد تأجيلات طويلة للسلطات الإسرائيلية.

الهوامش

1. واشتملت الأبنية التي أزيلت 26 خيمة سكنية و12 مرحاضاً و8 أفران و9 مطابخ و24 حظيرة للحيوانات.

2. نوعية التعليم يجب أن تكون في المتناول ويمكن الحصول عليها وحساسة للنوع الاجتماعي وتستجيب للتنوع. إنها تشتمل على أنشطة توفر تأكيداً على الترويح واللعب والرياضة والأنشطة الإبداعية بالإضافة إلى مجالات مثل الثقافة والحساب ومهارات الحياة.

3. مؤسسة إنقاذ الطفل، بريطانيا، الحياة على الحافة: الصراع من أجل البقاء وأثر النزوح الإجباري في مناطق الأراضي الفلسطينية المحتلة المعرضة لخطر كبير، (Life on the Edge: The Struggle to Survive and the Impact of Forced Displacement in High Risk Areas of the occupied Palestinian territory)، تقرير عن بحث، تشرين الأول/ أكتوبر 2009.

4. مجموعة كولومبيا للأطفال في الإعلان: التأثير النفسي للهجمات العسكرية الإسرائيلية والحصار على نظام التعليم الفلسطيني في غزة، (The psychosocial impact of the Israeli military attacks and blockade on the Palestinian education system in Gaza)، تقرير أعد بتكليف من اليونسكو، أيلول/ سبتمبر 2010.

5. أنظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية في المنطقة (ج)، آب/ أغسطس 2010.

6. الإدارة المدنية الإسرائيلية، تطبيق إجراءات التيسير في الضفة الغربية، أيار/ مايو 2010.

7. بينما تشمل الإجراءات إزالة 60 عائق طريق، طبقا للإعلان، لم يجر تحديد سوى تسعة عوائق لم يزال منها سوى خمسة إلى الآن.

8. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية برنامج الأغذية العالمي، بين السياج والمكان الصعب – تأثير القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية الوصول إلى الأراضي وفي البحر في قطاع غزة على الأوضاع الإنسانية، آب/ أغسطس 2010، متاح على الموقع الإلكتروني لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: www.ochaopt.org

9. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "انفجار قنبلة في مركز للشرطة في بيت لاهيا،" 18 آب/ أغسطس 2010.

10. مركز التجارة الفلسطيني، معابر غزة: تقرير رصد يصدر كل شهرين، حزيران/ يونيو – تموز/ يوليو 2010.

11. لمزيد من التفاصيل أنظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ورقة حقائق: أزمة الكهرباء في غزة، أيار/ مايو 2010.

12. أنظر تقرير منظمة الصحة العالمية التفصيلي عن الإحالات من غزة والأعداد السابقة على الموقع الإلكتروني: http://issuu.com/who-opt

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD، ACPP، ACF-E، AAA

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_09_16_english.pdf